

أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي

العدد الثامن

آذار/ مارس ٢٠١٥

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل وتقديم، ما أمكن، ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

ويضم الفريق كل من:

أ. د. أحمد سعيد نوفل / أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك.

أ. عاطف الجولاني / كاتب ومحلل سياسي أردني.

المهندس عبد الهادي الفلاحات / نقيب المهندسين الزراعيين الأسبق وناشط نقابي.

الفريق م. د. قاصد محمود / الباحث الاستراتيجي.

د. عبد الحميد الكيالي / مدير وحدة البحوث في مركز دراسات الشرق الأوسط.

أ. جواد الحمد / مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

المحتويات

٤.....	الملخص التنفيذي.....
٧.....	أولاً: الأهمية الاستراتيجية والوزن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي.....
٨.....	ثانياً: طبيعة الأزمة.....
١١.....	ثالثاً: سيناريوهات الأزمة وخيارات الأطراف للتعامل معها.....
١٣.....	رابعاً: أوراق القوة المتاحة أمام دول الخليج العربي للخروج من الأزمة.....
١٦.....	خامساً: السياسات والتوصيات.....
٢٠.....	الملخص بالإنجليزية.....

أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي

الملخص التنفيذي

يتناول هذا التقرير الذي أعده فريق الأزمات العربي (ACT) تحت عنوان "أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي"، طبيعة الأزمة وأبعادها في تعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع الربيع العربي، وثم سيناريوهات الأزمة وخيارات الأطراف للتعامل معها، كما يعرض أوراق القوة المتاحة أمام دول الخليج العربي للخروج من الأزمة، وصولاً إلى اقتراح عدد من السياسات والتوصيات التي يمكن أن تصب في تفكيك هذه الأزمة وحلها بما يخدم عودة الاستقرار إلى المنطقة ودفعها بعيداً عن حافة الفوضى والانهيار.

يُوضح التقرير في مقدمته بأن دول الخليج العربي والمنطقة عموماً مرت بعدد من التطورات الهامة خلال العقد الماضي، ومن أهمها أحداث الربيع العربي التي انطلقت شرارتها في أواخر عام ٢٠١٠؛ حيث اعتبرت دول مجلس التعاون سقوط أنظمة كل من تونس ومصر واليمن خسارة سياسية لها، خاصة في ضوء هاجس قراءتها الخاصة المبكرة للتحولات الجديدة على أنها لا تحمل فرصة لتوفير البديل من بين الأنظمة الجديدة.

ويُجمل التقرير دوافع الأزمة في عدد من الأسباب ومن أهمها: القلق من انعكاسات سلبية للربيع العربي على الأوضاع الداخلية لدول الخليج؛ والانزعاج الشديد من سقوط النظامين التونسي والمصري، والخشية من سقوط أنظمة حليفة أخرى؛ والتنافس بين المحاور والتحالفات الإقليمية في المنطقة، وتصنيف الحكومات التي فازت بالانتخابات في دول الربيع العربي ضمن تحالف يضم تركيا وقطر. أما على صعيد التداعيات فيوجزها التقرير في إضعاف بنية دول مجلس التعاون وعلاقاتها الداخلية في ضوء تباين مواقفها من الربيع العربي؛ وظهور معظم دول الخليج أمام الرأي العام العربي في صورة المعارضة للربيع العربي؛ وتراجع دورها العربي والإقليمي، حيث لم تعد قادرة على اتباع سياسة إقليمية موحدة في التعامل مع كل من إيران وتركيا في ظل غياب دورها في الملف النووي الإيراني الذي تولاه حليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة؛ وزيادة الوزن الإيراني الجيوستراتيجي ورفع مستوى تهديده على دول المجلس، وهو ما فرض على دوله أن تتعامل مع بعض ملفات المنطقة في كل من العراق وسوريا واليمن والبحرين وغيرها انطلاقاً من هذا التحول.

ويرسم التقرير ثلاثاً من السيناريوهات لمستقبل الأزمة؛ أولها انفراج في الأزمة، وثانيها بقاء الوضع القائم، وثالثها تفاقم الأزمة. وتأسيساً على ذلك يجمل الخيارات المتاحة أمام أطراف الأزمة للتعامل معها ومع تداعياتها واحتمالات تطورها بما يلي: إما التوصل الى تفاهات تنهي حالة الشك والتخوفات وتنتقل إلى مربع التعاون وفق الحد الأدنى؛ أو الخروج من مربع المواجهة ووقف حالة الفوضى في المنطقة مع السماح بهامش الخلاف السياسي؛ أو استمرار الصراع لتحقيق الحسم بقهر قوى الإسلام السياسي وإقصائها كلياً عن المشهد السياسي أو فشل هذه الجهود. وفي ضوء تشخيص طبيعة الأزمة وأبعادها واحتمالات تطورها والخيارات المتاحة يرى التقرير بأن ثمة فرصة سانحة أمام دول الخليج للخروج من هذه الأزمة نظراً لامتلاكها عدداً من أوراق القوة، ومن أهمها: توفر المصلحة الحيوية والاستراتيجية لدول الخليج في الخروج من الأزمة في ضوء فشل المواجهات العنيفة وتنامي المجموعات العنيفة المتطرفة واتساع دورها؛ واستمرار الترحيب بدور دول المجلس واعتباره دوراً استراتيجياً من قبل التيارات السياسية الداعمة للثورات ومشاريع الإصلاح السياسي؛ واعتماد القوى المناهضة للربيع على الدعم المالي والأمني من قبل دول الخليج دون امتلاكها أي إمكانيات ذاتية للاستمرار؛ وعدم حسم الموقف الغربي في التعامل مع الربيع العربي واستعداد الدول الغربية للتعامل مع أي تحولات ما دامت لا تهدد مصالحها المباشرة.

وختاماً يقترح التقرير عدداً من التوصيات للمساعدة على الخروج من الأزمة القائمة لدول الخليج مع دول وقوى الربيع العربي، ولإعادة الاستقرار إلى المنطقة، ووقف نزيف الدم والفوضى وأعمال العنف والإرهاب والتطرف والتكفير، ومن أهمها: تنسيق وتوحيد جهود دول مجلس التعاون الخليجي، وترتيب البيت الخليجي على أسس مشتركة وحد أدنى من المواقف الموحدة؛ والعمل على وقف كافة أعمال العنف والقتل وسيل الدماء في الوطن العربي، ولو بشكل مؤقت إلى حين اتخاذ سياسات جديدة تحقق الأمن والاستقرار الدائم؛ ووضع هدف تحقيق الاستقرار الشامل واستئناف برامج التنمية أساساً للمواقف والسياسات الخليجية، لتتحول إلى سياسات عربية؛ وبلورة مشروع مصالحات عربية شعبية- شعبية وشعبية-رسمية ورسمية-رسمية يعده فريق عربي من الخبراء والحكام المقبولين من مختلف الأقطار، وتدعمه دول الخليج؛ وتطوير مقاربة شاملة لحل الأزمة اليمنية بوصفها مصدر خطر وتهديد مباشر لأمن دول الخليج واستقرارها؛ ودعوة الأردن بوصفه مقرباً من دول الخليج أن يبادر إلى تقديم نموذج توافقات داخلية شاملة، وتمتين جبهته الداخلية، وتبني إصلاحات بنوية في القانون والدستور،

لُيسهم الأردن بذلك في النأي بدول الخليج عن دعم أي طرف ضد طرف عربي آخر في أي قطر عربي من أقطار الربيع العربي في ظل الصراعات المدمرة التي تجتاح هذه الدول.

أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي

أولاً: الأهمية الاستراتيجية والوزن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي

ثمة عوامل أساسية تاريخية وجغرافية واقتصادية إضافة إلى عوامل سياسية وأمنية تؤثر في إعطاء منطقة الخليج العربي أهميتها الاستراتيجية؛ حيث تُعد منطقة الخليج من أقدم المناطق حضوراً في التاريخ البشري، كما أن الجغرافيا وضعت هذه المنطقة في ملتقى القارات الرئيسية الثلاث حيث خطوط وعقد المواصلات البرية والبحرية والجوية التي تربط العالم.

أما العامل الأكثر حيوية في الوقت الحاضر فهو العامل الاقتصادي الذي يعود إلى الثراء في الموارد الطبيعية تحت الأرض وفوقها، والتي تصدّرُها منذ ستة عقود موارد الطاقة من النفط والغاز؛ فهي المنطقة الأغنى في العالم من حيث الاحتياطات النفطية المكتشفة والمقدرة بثلاثي الاحتياطات العالمي، وهي الأولى عالمياً من حيث الطاقة الإنتاجية، حيث تنتج ثلث الاستهلاك العالمي الذي يُقدّر بمائة مليون برميل يومياً، كما أنها تمتلك للطاقة إمكانات لوجستية وتخزينية لما يعادل ثلث الاستهلاك العالمي وإمكانات لزيادة طاقة الانتاج، وتعتمد غالبية الدول، خصوصاً الصناعية الكبرى منها، على نفط الخليج.

وبخصوص الغاز الطبيعي وهو المصدر الثاني للطاقة في العالم، فإن اثنتين من دول منطقة الخليج: إيران وقطر، تمتلكان ثاني وثالث أكبر احتياطي مكتشف في العالم، وتتجان حوالي خمس الاستهلاك العالمي، وتتصدر قطر دول العالم بامتلاك البنى اللوجستية اللازمة لتسييل وتخزين ونقل الغاز الطبيعي مما يمكنها من تقديم بديل جاهز للغاز الروسي.

وتأتي القيمة الاستثمارية العالمي لمنطقة الخليج بامتلاكها أكبر المحافظ النقدية والصناديق السيادية، والتي تتجاوز ألفي مليار دولار أميركي، وكذلك امتلاكها لأضخم وأكبر عدد من المشاريع الاستثمارية التي تتجاوز قيمها ألف مليار دولار أميركي للسنوات العشر القادمة، مما جعلها منطقة جذب وتنافس وحضور لكبرى الاقتصادات والشركات الاستثمارية العملاقة، وحوّلها إلى واحدة من أكبر المراكز التجارية والاقتصادية العالمية، وأكد القيمة الحيوية لمنطقة الخليج بالنسبة للاقتصاد العالمي.

أما العامل السياسي والأمني فهو مرتبط بعوامل القيمة الاستراتيجية للمنطقة وعلاقتها الجغرافية المباشرة أو القريبه من مناطق الصراع في الإقليم والعالم، خصوصاً الصراع العربي-الإسرائيلي، أو الصراعات المجاورة في شبه القارة الهندية أو الصراعات التي أعقبت انهيار

الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٩. إلا أن الصراعات والحروب البينية الإقليمية التي أعقبت الثورة في إيران عام ١٩٧٩ كان لها الأثر الكبير في إعادة تشكيل العلاقات، وبناء التحالفات واستنزفت الموارد وأعاققت الاقتصادات مما خلق بيئة منتجة للعداء، وربط بعض دول المنطقة باتفاقيات ومعاهدات باهظة الثمن، وكان من آثارها المباشرة الغزو الأجنبي للمنطقة، وإقامة القواعد العسكرية البرية والبحرية والجوية والأمنية مما جعل القوى العظمى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً أساسياً في أمن المنطقة حفاظاً على مصالحها.

شهدت المنطقة منذ عقد تطورين هامين لهما تأثير مباشر على الوزن والتأثير النوعي الاستراتيجي للمنطقة، الأول هو الملف النووي الإيراني وتداعياته؛ حيث تحول هذا الملف إلى أداة مواجهة وصراع أحد أطرافه إسرائيل، ووضع علاقات إيران مع الدول الغربية في حالة أزمة تم نزع فتيلها مؤقتاً باتفاق عام ٢٠١٤ مع بقاء احتمالات التوتر قائمة إن لم يتم التوصل إلى صفقة دائمة لن تكون باقي دول الخليج بمنأى عن تبعاتها. أما العامل المستجد الآخر فهو الربيع العربي وأحداثه التي تسارعت وانتشرت منذ عام ٢٠١١ وأحدثت تغييرات وولدت حروباً داخلية عابرة للحدود، وقد لعبت وما زالت دول الخليج أدواراً فاعلة بحكم قدراتها المالية والإعلامية والسياسية في أحداث ما بعد الربيع العربي.

وحيال التطور الأخير فقد اعتبرت دول الخليج أن خسارة أنظمة كل من تونس واليمن ومصر تشكل لها خسارة سياسية عملية، خاصة في مجال صياغة السياسات العربية الجماعية، حيث كانت تعتمد على هذه الدول في تحقيق سيادة سياساتها المحافظة في السياسة الخارجية العربية فيما عرف بمحور الاعتدال. وقد دعم هذا الهاجس قراءتها الخاصة المبكرة للتحويلات الجديدة على أنها لا تحمل فرصة لتوفير البديل من بين الأنظمة الجديدة من حيث المبدأ بل تحمل تحدٍ لهذه السياسات.

ثانياً: طبيعة الأزمة

١- دوافع الأزمة وأسبابها

- الفلق من انعكاسات سلبية للربيع العربي على الأوضاع الداخلية لدول الخليج، خشية انتقال المطالبات الشعبية بالإصلاح والتغيير الديمقراطي وحالة عدم الاستقرار إلى ساحاتها.

- الموقف السلبي من نتائج الانتخابات التي أسفرت عن تقدم واضح لحركات الإسلام السياسي في العديد من دول الربيع العربي وبخاصة في مصر التي تتمتع بوزن مهم ومؤثر في الساحة العربية.
- الأوضاع المضطربة والمواجهات التي شهدتها البحرين والتي أثارت مخاوف دول الخليج ودفعت باتجاه تعاون خليجي عسكري وأمني في مواجهة ما اعتبرته اشتعالا للنار داخل البيت الخليجي. وزاد من حجم هذه المخاوف البعد الطائفي للأحداث في البحرين وما صاحبها من عنف والذي هدد بانقسام مجتمعي خطير. ناهيك عن قناعة دول المجلس بوقوف إيران وراء هذه الاضطرابات.
- الانزعاج الشديد من سقوط النظامين التونسي والمصري، والخشية من سقوط أنظمة حليفة أخرى، والقلق من تداعيات الأوضاع المضطربة في اليمن على استقرار منطقة الخليج.
- التنافس بين المحاور والتحالفات الإقليمية في المنطقة، وتصنيف الحكومات التي فازت بالانتخابات في دول الربيع العربي ضمن تحالف يضم تركيا وقطر، حيث رأت فيه بعض دول الخليج حالة تعارض توجهاتها السياسية وربما تهدد مصالحها، خاصة في ظل الشحن من بقايا النظام السابق والعديد من الخبراء والباحثين الغربيين والمؤيدين لإسرائيل.

٢- أبعاد الأزمة

- فوجئت دول الخليج كبقية الأطراف الإقليمية والدولية بالتحركات الشعبية التي اجتاحت المنطقة أواخر العام ٢٠١٠ وفي العام ٢٠١١، والتي أحدثت تحولات مهمة في البيئة السياسية للمنطقة دفعت الأطراف الإقليمية والدولية لإعادة صياغة توجهاتها السياسية في التعامل مع الأوضاع المستجدة.
- تباينت مواقف الدول الخليجية تجاه الربيع العربي، ففي حين أيدت قطر جميع تلك الثورات وساندتها سياسياً وإعلامياً، اتخذت سلطنة عمان موقفاً شبه محايد إزاء الثورات في الخارج وعملت سريعاً على احتواء التحركات الشعبية التي شهدتها الشارع العماني عام ٢٠١١، فيما عارضت بقية دول الخليج الربيع العربي واتخذت إزاءه موقفاً سلبياً بالمجمل، غير أنها لم تتعامل بنسق واحد، وتباين موقفها تبعاً لعلاقتها مع أنظمة الحكم عند اندلاع الربيع في هذه الدول.

ففي حين عارضت الدول الأربع الأخرى التحركات الشعبية المطالبة بالتغيير في مصر وتونس واليمن التي تمتعت بعلاقات قوية مع أنظمتها الحاكمة، اتخذت موقفاً مغايراً في سوريا وليبيا، ودعمت التحركات الشعبية، ومن ثم الثورة المسلّحة التي سعت لإسقاط نظامي الرئيس السوري بشار الأسد والرئيس الليبي معمر القذافي.

وفي تطورات لاحقة انعكس موقف دول الخليج من الربيع العربي على بنية المجلس وعلاقاته الداخلية. ففي الوقت الذي ارتفعت فيه أصوات تنادي بانتقال دول المجلس من التعاون إلى الاتحاد، سحبت ثلاث دول سفراءها من دولة رابعة احتجاجاً على سياسة تلك الدولة الخليجية في تعاملها مع الربيع العربي وقواه السياسية وخاصة مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

• دعمت دول الخليج المعارضة للربيع مساعي الأنظمة الحاكمة إبانها لاحتواء التحركات الشعبية، حيث تمكنت من احتواء الحراك الشعبي في اليمن عبر طرح المبادرة الخليجية والتوصل لصيغة سياسية انتقالية توافقية، لكن محاولاتها لم تنجح في مواقع أخرى. وحين سقط النظام التونسي ومن ثم النظام المصري، اتخذت هذه الدول موقفاً سلبياً تجاه الحكومات المنتخبة التي تولّت إدارة المرحلة الانتقالية على أنقاض رموز النظام القديم. وفي وقت لاحق تدخلت بعض دول الخليج بصورة قوية سياسياً واقتصادياً من أجل عودة الأوضاع التي كانت سائدة قبل الربيع العربي في كل من مصر وتونس واليمن، ودعمت الأطراف السياسية المعارضة للثورات الشعبية ولحكم الإسلاميين، وقد نجحت جهودها بالفعل في تغيير الأوضاع في مصر، وحققت نجاحاً أقل في تونس، في حين أسهمت مواقفها هذه في اليمن إلى انزلاقه لحالة خطيرة من عدم الاستقرار بسبب أطماع الحوثيين المتصاعدة والمتسارعة للسيطرة على البلاد، في ظل تراجع دعمها للتحول السياسي لاستشعارها بان للإسلاميين دور أساسي فيه قد يوصلهم إلى الحكم بالشراكة مع الآخرين بعد إقرار الدستور وتطبيق مخرجات الحوار الوطني.

وقد تسبب ذلك بظهور معظم دول مجلس التعاون الخليجي أمام الرأي العام العربي، بأنها معارضة للربيع العربي، وبأن ما يحدث الآن في دول الربيع العربي من فوضى وعدم استقرار، يُعزى في جزء منه إلى هذا الموقف المبني على الهواجس والتخوفات وليس على الدراسات والتقديرات الاستراتيجية الموضوعية والواقعية، والتي حجبت هذه الدول عن الاستفادة من التغييرات الجديدة أو دعمها لصالح الشعوب.

- أدى التباين في سياسات دول الخليج إلى تراجع دورها العربي والإقليمي، حيث لم تعد قادرة على اتباع سياسة إقليمية موحدة في التعامل مع كل من إيران وتركيا، وخاصة في ظل غياب دورها الكلي في التعامل مع الملف النووي الإيراني الذي تولاه حليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة.
- تسبب انشغال دول أساسية في مجلس التعاون الخليج، بتعديل أولوياتها فيما يخص التعامل مع التهديدات، حيث قدمت التهديدات المزعومة من الربيع العربي على التهديد الحقيقي المستمر لتنامي الفوذ الإيراني، الأمر الذي شجع إيران على التوسع في هذا النفوذ وتحقيق مكاسب أساسية في ضوء غياب دور دول الخليج، وهو ما زاد من الوزن الإيراني الجيوستراتيجي ورفع مستوى تهديده على دول المجلس، وفرض على دوله أن تتعامل مع بعض ملفات المنطقة في كل من العراق وسوريا واليمن والبحرين وغيرها انطلاقاً من هذا التحول، وكذلك فيما يتعلق بأمن مضيق هرمز والوصاية الإيرانية على المواطنين فيها من أتباع المذهب الإسلامي الشيعي في العالم العربي وتساعد جهود مكافحة ما يُعرف "بالإرهاب" واستنزاف الأمن والمال فيه.

ثالثاً: سيناريوهات الأزمة وخيارات الأطراف للتعامل معها

١- العوامل المؤثرة

- يبقى تطور موقف دول الخليج من دول الربيع مفتوحاً نظراً لطبيعة المؤثرات المتحركة فيها، ومن أبرز العوامل التي يرجح أن تؤثر في تطور موقف هذه الدول:
- تراجع الهواجس تجاه حركات الإسلام السياسي.
 - تنامي حالة الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة بصورة أصبحت تهدد أمن دول الخليج ومصالحها.
 - تطورات الوضع السياسي والأمني في مصر سواء باستمرار حالة الانقسام المجتمعي فيها أو بالتوصل الى حلول سياسية وسطية بين الفرقاء.
 - تطورات الصراع المسلح في ليبيا.
 - تطورات الموقف والسياسة القطرية في التعامل مع قوى التغيير ومع الدول الجديدة والتحويلات فيها.
 - مدى انعكاس مواقف دول الخليج على وضعها الداخلي.

- تطورات الموقف السعودي في عهد الملك سلمان.
- تنامي النفوذ والدور الإيراني في المنطقة وخاصة في اليمن.

٢- السيناريوهات

السيناريو الأول: انفراج في الأزمة، ويعتمد تحقق هذا السيناريو على ما يلي:

- تطور موقف إيجابي من قبل قوى الربيع العربي تجاه دول الخليج.
- تجاوز دول الخليج عقدة الشعور "بالخطر" من المشروع الإصلاحي في المنطقة ومن أنه يهدد استقرارها، كما تم تسويقه في بداياته عبر الإعلام والمقابلات والدراسات الموجهة.
- استمرار الأزمة في مصر حتى بعد الانتخابات الرئاسية المصرية، وتبعات ذلك على دول الخليج سياسياً واقتصادياً.
- فشل محاولات تغيير المشهد السياسي الداخلي في ليبيا عبر العنف الذي يتبناه بقايا النظام السابق وبعض حلفائه الليبراليين.
- تطور وتنامي انعكاسات داخلية بسبب هذه المواقف المناهضة للربيع العربي وحركات الإسلام السياسي.

السيناريو الثاني: بقاء الوضع القائم باستمرار التوتر والأزمة بين قوى ودول الربيع من جهة ودول الخليج من جهة أخرى، ويعزز هذا السيناريو الشروط التالية:

- استمرار المخاوف من حركات الإسلام السياسي (وعلى الأخص جماعة الإخوان المسلمين).
- ضعف الانعكاسات الداخلية الناتجة عن مواقف هذه الدول.
- استمرار موقف دولة قطر الداعم لدول الربيع العربي وحركات الإسلام السياسي.
- مراوحة الوضع السياسي والأمني القائم في مصر وفق معطياته الحالية.
- استمرار حالة التباين بين دول مجلس التعاون الخليجي ومواقفها من حركات الإسلام السياسي.

السيناريو الثالث: تقاوم الأزمة، وهذا السيناريو يمكن تحقيقه في حال:

- الشعور بتزايد أو استمرار المخاوف من قوى الربيع العربي على الأوضاع الداخلية في دول الخليج.

- عدم تنامي انعكاسات سلبية على الصعيد الداخلي واستمرار حالة شبه الرضا العام من مواطني هذه الدول.
- نجاح الحكومة المصرية في إجهاض الحراك الشعبي والمعارضة، وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي.
- تطور تغييرات جوهرية على الساحة الليبية.
- تراجع الموقف القطري عن مساندة قوى ودول الربيع العربي.

٣- خيارات الأطراف

يمكن إجمال الخيارات المتاحة أمام أطراف الأزمة للتعامل معها ومع تداعياتها واحتمالات تطورها بما يلي:

الخيار الأول: التوصل الى تفاهات تنهي حالة الشك والتخوفات وتنتقل إلى مربع التعاون وفق الحد الأدنى.

الخيار الثاني: الخروج من مربع المواجهة ووقف حالة الفوضى في المنطقة مع السماح بهامش الخلاف السياسي.

الخيار الثالث: استمرار الصراع لتحقيق الحسم بقهر قوى الإسلام السياسي وإقصائها كلياً عن المشهد السياسي أو فشل هذه الجهود، ونجاح هذه القوى بتحقيق مراكز قوة جديدة تسترجع معها مواقعها السابقة في الدول الرئيسية.

رابعاً: أوراق القوة المتاحة أمام دول الخليج العربي للخروج من الأزمة

في ضوء تشخيص طبيعة الأزمة وأبعادها واحتمالات تطورها والخيارات المتاحة فإن ثمة فرصة قد تكون سانحة أمام دول الخليج للخروج من هذه الأزمة التي أصبحت تضعف من سياساتها الخارجية وتستنزف جهودها بشكل متصل ومنتام على الصعيد المالي والأمني والسياسي، مما أدى إلى تطور وتنامي دور إيران الإقليمي على حسابها، وإفقادها العديد من أدوارها وأوراقها السابقة على الصعيدين الدولي والإقليمي والعربي، حيث تلعب التجارب والخبرات دوراً مهماً في بلورة مثل هذه الأوراق وتقييم قدرتها على التأثير، وتعتقد معظم التحليلات أن الأداة الأساسية لدول الخليج في السياسة الخارجية تتمثل في الجانب الاقتصادي سواء ما يتعلق منه بالدعم المالي أو الودائع الاستثمارية أو الاستثمارات، غير أن التعامل مع دول الخليج بوصفها "أداة اقتصادية" هو ما أربك سياساتها في التعامل مع الربيع العربي، وأدخلها في

صراعات لا تصب في مصلحتها، ودفعها إلى لتعامل مع أخطار موهومة على حساب جهودها في مواجهة الأخطار الحقيقية الداخلية منها والخارجية، ما وفر للعديد من الأطراف والقوى الغربية وإسرائيل فرصة لتحقيق أطماعها الاقتصادية والاستعمارية والأمنية مستغلةً حالة الإرباك والتخوف التي أبدتها بعض دول الخليج.

ورغم أن الجانب الاقتصادي يلعب دوراً مهماً في هذا الصدد ليس فيما يخص دول الخليج فحسب، وإنما فيما يخص أي دولة في العالم تشابه حالتها دول الخليج، غير أن البعد الأخلاقي والقيمي والسياسة العروبية بعمومها تبقى الأداة الأهم بيد هذه الدول. حيث يُعتقد بأن التوازن النسبي وتحقيق التضامن العربي من خلال بلورة موقف عربي عام على أسس قومية، ولو في حدوده الدنيا، كان الدور الأهم لدول الخليج على مدى عقود مضت، وهو ما وفر لها الدور الإقليمي والدولي المتميز الذي حظيت به في السابق.

انطلاقاً من هذا التصور يمكن تحديد أهم أوراق القوة التي تملكها دول الخليج اليوم، والتي يمكن استثمارها في استراتيجية الخروج من الأزمة الداخلية والخارجية على حد سواء، ومن أهمها:

١- توفر المصلحة الحيوية والاستراتيجية لدول الخليج في الخروج من الأزمة والتي يتحقق لها اليوم بعد وطني وعربي وإسلامي متميز، وعلى الأخص فيما يتعلق بفشل المواجهات العنفيه، وتنامي المجموعات العنفيه المتطرفة واتساع دورها، واتساع النفوذ الإيراني المناهض لتطلعات شعوب هذه الدول ونخبها وعلى حدود دول المجلس، وتنامي الشعور الشعبي والنخبوي في دول المجلس بأهمية إعادة النظر بهذه السياسات بالتعاون مع النخبة الحاكمة، الأمر الذي يوفر الدوافع بمختلف مستوياتها لاتخاذ القرارات والسياسات والآليات التي تتطلبها استراتيجية الخروج من الأزمة، ولم يعد الأمر يحتمل التقدير والتخمين والرهان على قوى محلية أو إقليمية بل ولا حتى دولية، حيث فشلت هذه السياسة في تحقيق الأمن والاستقرار لدول المجلس ولدول الربيع العربي على حد سواء.

٢- استمرار الترحيب بدور دول المجلس واعتباره دوراً استراتيجياً من قبل التيارات السياسية الداعمة للثورات ومشاريع الإصلاح السياسي، ورغم أن دول المجلس لا تطبق الأنظمة الديمقراطية، غير أن هذه الحركات والقوى السياسية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين لم تتخذ أي سياسات أو مواقف كردود فعل على تدخلات وسياسات بعض دول الخليج ضدها وضد قوى الإصلاح الأخرى في عدد من الدول العربية، ما يزيد من فرصة التفاهم مع هذه التيارات،

والتي سبق وأن تبلورت تفاهمات بينها وبين دول الخليج بشكل أولي عام ٢٠١٢، بوصفها القوى الأكثر شعبية وتنظيماً وقبولاً في الشارع العربي وفق نتائج جميع الانتخابات النزيهة نسبياً في مختلف الأقطار، فهي قادرة بالفعل على مساعدة دول الخليج لتوفير جهودها وأموالها وحماية أمنها واستعادة دورها الإقليمي والدولي في حال تم إعادة النظر بسياساتها المعارضة للربيع العربي.

٣- اعتماد القوى المناهضة للربيع على الدعم المالي والأمني من قبل دول الخليج، وأن هذه القوى لا تكاد تملك أي إمكانيات ذاتية للاستمرار بسياساتها الحالية المناهضة للربيع ولتتيار الإسلام السياسي، والتي تستنزف سياسات واقتصادات دول الخليج وتطمع في مزيد منها بلا تردد، ولذلك فإن الفرصة متاحة لاستخدام هذه الأوراق لإحداث تحول نسبي مهم في سياسات وممارسات هذه القوى لوقف نزيف الدماء والفوضى في الأقطار العربية ذات الصلة، ولإعطاء الفرصة لسياسات خليجية جديدة أن تتقدم في السياسة العربية والإقليمية.

٤- تراجع قدرة إسرائيل على تهديد أمن دول المجلس في ظل تنامي قوة المقاومة الفلسطينية عسكرياً وأمنياً، والتي أثبتتها الحروب الثلاثة السابقة على قطاع غزة ٢٠٠٨-٢٠١٤. وبرغم غياب معظم دول الخليج عن أي دعم أساسي لهذه المقاومة، وتخلي معظمها عنها حتى إعلامياً في الحرب الأخيرة، غير أن قوى المقاومة لا تزال تحرص على علاقات إيجابية وقوية مع كل دول الخليج، وفي ظل تنامي نظرية الاعتماد الممكن على هذه المقاومة لوقف مشاريع التوسع الإسرائيلية، وإضعاف قدراتها الأمنية خارج حدودها الحالية، فإن تمكين المقاومة ودعمها وتوفير إمكانيات الحياة والتطور لها مالياً وعسكرياً وسياسياً وإعلامياً وفكرياً يشكل مصدراً مهماً من مصادر تحقيق الأمن لدول المجلس، كما يضعف ذلك سياسات الابتزاز والأطماع التي تتبعها إسرائيل إزاء هذه الدول، ويمكن واقع المقاومة هذا دول الخليج من فرض رؤيتها العربية على السياسة الدولية في التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي الذي لا زال يُعد مصدر الاضطراب والفوضى بل والإرهاب الأساسي في المنطقة.

٥- لا تزال الفلسفة الغربية في التعامل مع الربيع العربي غير محسومة، بمعنى أنها على استعداد للتعامل مع أي تحولات ما دامت لا تهدد مصالحها المباشرة، وفي ظل الكياسة التي تمتع بها قادة دول الربيع ما بعد المرحلة الانتقالية إزاء العلاقات الدولية، وخاصة مع أوروبا والولايات المتحدة، فإن التحول في سياسات دول الخليج إيجابياً نحو قوى الربيع العربي ومطالب شعوبها ليس مصدراً للخلاف أو النزاع مع المجتمع الدولي، بل إن اقترابها من هذه الدول ونجاحها في

تحقيق الاستقرار فيها سوف يُعدّ مؤشراً على أهلية دول المجلس لتلعب دوراً إقليمياً مساعداً على حفظ الأمن والسلام والمصالح الدولية في المنطقة، وبالطبع فإن ثمة تيارات أكاديمية وسياسية وإعلامية غربية وصهيونية وبعض الأطراف العربية تتحالف على إضعاف وزن هذه الرؤية، وتحاول أن تفرض الكثير من الضبابية على التفكير الغربي والخليجي إزاء هذا الأمر، لكن فشل الجهود والسياسات المضادة للربيع في تحقيق الاستقرار يفرض على الجانبين إزاحة الضباب لرؤية الحقائق والتعامل معها بجدية وشجاعة.

٦- تُعدّ ظاهرة تنامي عنف الجماعات المتطرفة دافعاً قوياً لإعادة النظر في السياسات الخليجية الحالية المتعلقة بدول الربيع وتيارات الإصلاح والثورة العربية المعاصرة، فقد اعتبر الكثيرون نجاح الثورات والحركات الإصلاحية في بعض دول الربيع وتقدم تيارات الإسلام السياسي المعتدل للحكم فيها غير الانتخابات ضربة قاسية لتنظيم "القاعدة" و"داعش" وأفكارهم العنيفة المتطرفة، وأصبح الشباب العربي يزداد وعياً وعقلانيةً، وعقد آماله على توفير فرص العمل والحياة الكريمة والحرية والتنمية، الأمر الذي أفقد هذه الجماعات العنيفة مؤقتاً مصدراً من مصادر قوتها، والتي كان لتطرف مواقفها إزاء تيار الإسلام السياسي المعتدل دور مهم في تراجع أهميتها النسبية، بل وفي إضعاف بريق شعاراتها القائمة على التطرف والمستفيدة من الإجراءات ضد التيارات الإسلامية السياسية المعتدلة، ناهيك عن تنامي الاعتدال في خطاب العلماء والمؤسسات الدينية والجماعات الدعوية أو السياسية الإسلامية ضد اتجاهات العنف والإرهاب الأخرى. ولذلك فإن جزءاً من الاستراتيجية الخليجية القائمة يعتمد أوراق القوة المتاحة لدول الخليج في تحجيم واحتواء وهزيمة ظواهر التطرف والتكفير والإرهاب المتنامية، الأمر الذي قد يوسع المواجهة المسلحة المفتوحة مع هذه التنظيمات المتطرفة بدرجة قد تستنزف دول الخليج دون تحقيق نتائج ملموسة على المدى البعيد.

خامساً: السياسات والتوصيات

١- السياسات

في ضوء عرض عدد مهم من أوراق القوة الذاتية والمحيطة إقليمياً ودولياً لدى دول الخليج فإن القدرة، كما ظهر، على الخروج من أزمتها مع الربيع العربي وأزمة الشعور بخطر التهديدات المتطرفة والعنيفة على مجتمعها وبنيتها السياسية قائمة، وإن فريق الأزمات يعتقد بأن أبرز السياسات محط البحث للخروج من الأزمة تتلخص بخمس أساسية:

- استعادة روح التوافق والتضامن العربي والإسلامي، وخاصة في القضايا العربية والإسلامية الكبرى، في السياسة الخليجية، لتقليل استهدافها أو استغلالها أو استنزافها أمنياً ومالياً.
- الانفتاح بجدية وقوة على حركات الإسلام السياسي المعتدلة وعلى الأخص جماعة الإخوان المسلمين وبقية القوى الإسلامية المثيلة في أقطار الوطن العربي، وتحقيق تفاهات على سياسات المشاركة لإدارة المنطقة العربية سواء كانت هذه الحركات في الحكم أو في المعارضة.
- إعداد مشاريع استثمارية ضخمة لتنمية الأموال الخليجية وإمكاناتها الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لها ولدول الربيع العربي وبقية الوطن العربي على حد سواء، والسعي لتوسيع دائرة التبادل التجاري العربي، واعتبار العالم العربي منطقة تجارة حرة واحدة وفق قرارات قمة الكويت الاقتصادية عام ٢٠١٣.
- إعادة تعريف مصادر الخطر والتهديد الخارجي والداخلي، وتوفير الجهود المختلفة المصروفة الآن على مواجهة الأخطار الموهومة، وذلك بعد إضعاف مصادرها، والعمل على بناء نظام أمن إقليمي عربي مشترك، وربما تشكيل قوة تدخل عسكري عربي مشتركة بتوسيع درع الجزيرة الخاص بدول المجلس للقيام بمواجهة الأخطار الخارجية التي تهدد الأمة العربية ومصالحها وعلى رأسها الخطر الصهيوني وحفظ أمن دول الخليج من التهديدات المجاورة.
- وفرة الإمكانيات المالية الضخمة لدول الخليج، وقدراتها النفطية ومن الغاز تشكل أهلية أساسية لتحقيق التنمية في الوطن العربي بما يحقق الاستقرار ويضعف البيئة الحاضنة للتطرف والإرهاب الذي تعاني منه دول المجلس ودول المنطقة. كما يعمل على تنمية إمكانيات دول الخليج واستثماراتها بشكل مضطرد، كما أن نجاح هذه الاستثمارات في بناء اقتصادات دول الربيع العربي سوف يزيد من فرص الدور الإقليمي لدول المجلس وزيادة وزنها الدولي على مختلف الصعد، ويوفر لها في المقابل حلفاء جدداً أكثر اهتماماً بقيمتها النوعية الكلية مقارنة بأموالها وأطماعهم فيها، كما عبر بعض الساسة المناهضين للربيع بمناسبة عدة عن مواقفهم الطامعة.

وبرغم الصعوبات والعقبات التي تواجه التفكير السياسي الهادئ في العالم العربي وفي دول الخليج في ظل الدماء النازفة والتحريض الإعلامي التاريخي، والعزلة التي تعاني منها النخب

الحاكمة على وجه العموم، ووفق التفكير الجاد بطبيعة الأزمة وأبعادها ومخاطرها، وبالتالي مآلاتها، بأوراق القوة المتاحة وفق التحليل، غير أن تنامي المخاطر وعدم الاستقرار والعنف في المنطقة العربية، وتقدم وتنامي دور إيران ونفوذها الطائفي، واستمرار الاستنزاف الاقتصادي والمالي لدول المجلس، وغياب الرؤية الواقعية المقنعة لآفاق المسار الحالي مع التشكيك بتحقيق أهدافه على المدى المتوسط، إنما تشكل دوافع وحواضن استراتيجية للشروع بلا تأخير بمشروع التحول والتعديل في السياسات للخروج من الأزمة بدل إدارتها كما هو حاصل اليوم.

٢ - التوصيات

في ضوء التحليل الاستراتيجي الذي قدمه التقرير للأزمة وآفاقها وإضافة إلى السياسات المتقدمة أعلاه، يقترح التقرير عدداً من التوصيات للمساعدة على الخروج من الأزمة القائمة لدول الخليج مع دول وقوى الربيع العربي، ولإعادة الاستقرار إلى المنطقة، ووقف نزيف الدم والفوضى وأعمال العنف والإرهاب والتطرف والتكفير، ومن أهمها:

- تنسيق وتوحيد جهود دول مجلس التعاون الخليجي، وترتيب البيت الخليجي على أسس مشتركة وحد أدنى من المواقف الموحدة، ما يجعل من تبنيتها مقاربة جماعية تقوم على التوفيق والتوافق وعدم الإقصاء أو الاستعداد لأي طرف سبباً لتجنبها أي انعكاسات سلبية للتحولات في المنطقة.
- العمل على وقف كافة أعمال العنف والقتل وسيل الدماء في الوطن العربي، ولو بشكل مؤقت إلى حين اتخاذ سياسات جديدة تحقق الأمن والاستقرار الدائم.
- بلورة مشروع مصالحات عربية شعبية - شعبية وشعبية - رسمية ورسمية يعده فريق عربي من الخبراء والحكماء المقبولين من مختلف الأقطار، وتدعمه دول الخليج.
- وضع هدف تحقيق الاستقرار الشامل واستئناف برامج التنمية أساساً للمواقف والسياسات الخليجية، لنتحول إلى سياسات عربية.
- تطوير مقاربة شاملة لحل الأزمة اليمنية بوصفها مصدر خطر وتهديد مباشر لأمن دول الخليج واستقرارها.
- إعادة تبني القضية الفلسطينية كقاسم مشترك بين المواقف العربية جميعاً، ودعم الشعب الفلسطيني ومظلّمته، وفرض مصالحة فلسطينية على مختلف الفرقاء برعاية عربية جماعية.

- يدعو الفريق الأردن بوصفه مقرباً من دول الخليج أن يبادر إلى تقديم نموذج توافقات داخلية شاملة، وتمتين جبهته الداخلية، وتبني إصلاحات بنيوية في القانون والدستور وصولاً إلى حكومة وحدة وطنية تقوم على حماية الأمن والاستقرار والتنمية في البلاد، وتتبنى القضية الفلسطينية، وتدعم المصالحة الوطنية الفلسطينية، وأن تقدم نموذجها النظري والعملي هذا بين يدي دول المجلس، وبالتالي مساهمتها في النأي بدول الخليج عن دعم أي طرف ضد طرف عربي آخر في أي قطر عربي من أقطار الربيع العربي في ظل الصراعات المدمرة التي تجتاح هذه الدول.
- عقد ورش فكرية وسياسية استراتيجية مغلقة لمناقشة مسار إدارة الأزمة ونتائج العملية وآفاقه.

وختاماً يتمنى الفريق أن تجد هذه السياسات المقترحة والتوصيات طريقها إلى التنفيذ، كما يتمنى أن تنجح الجهود في إعادة الاستقرار والأمن إلى ربوع الوطن العربي، وبما يحفظ أمنه واستقراره وازدهاره، ويعتقد التقرير أن سياسات دول الخليج الجديدة سوف تلعب دوراً حاسماً خلال هذا العام في تحقيق ذلك.

Executive Summary

GCC's Crisis with the Arab Spring

Prepared by the Arab Crisis Team (ACT), the present report **GCC's Crisis with the Arab Spring** investigates the nature and dimensions of the Gulf Cooperation Council states' handling of the Arab uprisings as well as their options and possible scenarios. It also reviews the strengths of these countries to overcome the crisis. Finally, a number of policies are proposed and recommendations made to resolve the situation in a way that serves the return of stability to the region, away from the verge of chaos and collapse.

In the introduction, it is mentioned that the above states and the Arab World have gone through significant developments throughout the last decade, mainly the outbreak of the Arab Spring late 2010. The GCC members considered the fall of the regimes of Tunisia, Egypt and Yemen a political loss for their own. Their early reading of the new shifts actually warned that they would not find good alternatives.

The major worries of the crisis may be as follows:

- Negative impacts on the internal situation of the GCC states
- Extreme concern of the collapse of the Tunisian and Egyptian regimes and the fear of the same destiny to other allied governments
- Rivalry between regional axes, and
- Classifying the winning governments in the Arab Spring states within a Turkish-Qatari ally.

The repercussions to the GCC states may be summarized as follows:

- Weakened internal structures and relations due to the disparate stands on the Arab Spring
- Mostly Playing the role of the opposition to the Arab Spring before the Arab public opinion
- Decline of their Arab and regional influence, by not being able to adopt a unified regional policy in dealing with each of Tehran and Ankara, as well as ignoring the Iranian nuclear issue assumed by the US, and

- Rising Iran's geo-strategic weight and threat to the GCC, forcing these states to deal with some regional matters in Iraq, Syria, Yemen and Bahrain according to such a progress.

Three scenarios are set for the future of the crisis: halt, persistence of the status quo and escalation. Accordingly, the options open to the parties in terms of its repercussions and possible scenarios are as follows:

- Reaching understandings, which would put an end to the concerns and move the parties to minimum cooperation
- Shifting from confrontation and instability of the region, while allowing a margin for political difference, and
- Continuing the conflict to resolve it by defeating and completely excluding the political Islam powers from the scene, or the failure of such efforts.

Upon exploring the dimensions, possible scenarios and open options, it is found that there is a chance before the GCC states to overcome the crisis, due to their possession of the following strengths:

- Vital and strategic interest for a way out of the crisis in light of the failure of violence and the expanding influence of extremist militias
- Persistence of welcoming of the GCC states' role as a strategic one by the parties backing the uprisings and political reform projects
- Anti-uprisings powers' reliance on financial and security support from the GCC states, but without having any internal potential for continuity, and
- Lack of decisiveness in the stand of Western countries on Arab Spring as well as their readiness to deal with any shifts as long as they do not pose a threat to the Western direct interests.

In conclusion, a number of recommendations are made to the GCC states to help find a way out of the calamity with the Arab Spring countries and powers, restore stability in the region and end the bloodshed, violence, terror, extremism and takfir. Among these are the following:

- Coordinating and unifying the GCC states' stands
- Reconsidering the GCC internal matters on joint bases with the least of united attitudes
- Attempting to halt all acts of violence, killing and bloodshed in the Arab World, even temporarily until new policies are adopted to accomplish permanent security and stability

- Setting a target of comprehensive stability, as well as resuming development programmes as a foundation for GCC stands and policies, so they could become general Arab policies
- Setting up and supporting a public-public, public-official and official-official reconciliation project by an Arab team of specialists and wise individuals acceptable by all the countries
- Developing an overall approach to end the Yemeni crisis, which constitutes a direct menace to the security and stability of the GCC states, and
- Calling on Jordan, as a close ally, to launch a model of comprehensive internal accord, consolidate its national front and adopt structural constitutional and legal reforms. That would make Amman prevent the GCC states from backing any Arab party against another in any Arab Spring countries in light of the destructive conflicts sweeping them.